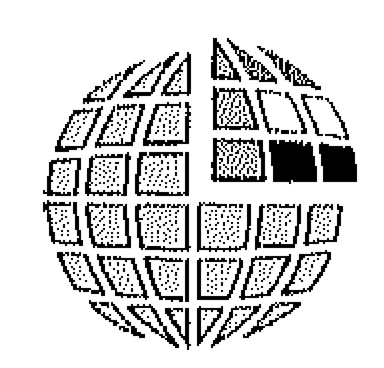
99 سلسلة محاضرات الإمارات

العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية: انعكاسات على الأمن العالمي

فيتالي نومكن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «سلسلة محاضرات الإمارات» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

- 99 -

العلاقات الروسية
مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية: انعكاسات على الأمن العالمي

فيتالي نومكن



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الثلاثاء الموافق 29 آذار/ مارس 2005

الطبعة الأولى 2006

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-826-X

توجه جميع المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

مقدمة

دخلت العلاقات بين روسيا والغرب في السنوات الأخيرة مرحلة مثيرة للجدل؛ حيث تميزت بالتقارب المتواصل والتعاون الوثيق وبالخلافات كذلك حول عدد من القضايا، وهذا يشير إلى نشوء "تنافس جديد".

وبعد دخول حقبة من النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي مع مطلع الألفية، بدأت السياسة الخارجية الروسية تتأثر أكثر بمصالحها الوطنية؛ حيث وضع الرئيس فلاديمير بوتن برنامجه، على أساس التحديث الداخلي والبراجماتية. ويستند ارتباط روسيا بالعولمة اليوم إلى اقتصاد السوق الذي يهدف إلى ضمان التنافسية، والابتكار التكنولوجي المطرد.

تحتل روسيا منزلة خاصة في النظام الدولي المعاصر. وهي تشبه الصين؛ حيث لا تشكل جزءاً من مجموعة دول متقدمة جداً تتقاسم قيماً أساسية، ومؤسسات سياسية مشتركة، إلى جانب أنظمة اقتصادية وثيقة التداخل، وشبكة متشعبة من المنظمات العسكرية والسياسية - العسكرية المشتركة. ولكن نظراً إلى إمكاناتها الاقتصادية والعسكرية الضخمة، فسوف تبقى روسيا تلعب دوراً بارزاً في ضمان الأمن العالمي. ويكتسب التعاون الروسي مع الولايات المتحدة الأمريكية أهمية خاصة في مجال تعزيز الاستقرار الاستراتيجي، ومكافحة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

"تعددية القوى الموجهة" والبراجماتية

أرغمت سياسة بوتن البراجماتية والتنمية الاقتصادية وحماية المصالح الوطنية موسكو على التخلي عن الأفكار المفرطة في التبسيط التي سادت

خلال التسعينيات، والتي تنبأت بتكامل سريع وسلس مع النظام الجيو ـ سياسي والجيو ـ اقتصادي الغربي. وبرزت حاجة إلى رؤية جديدة للسياسة الخارجية لتجاوز خيبة الأمل التي سببها نفور روسيا المتواصل من الغرب.

وأدت الآمال المحبطة التي عمت في التسعينيات إلى نشوء الفكرة القائلة: إن الغرب مايزال منافساً تاريخياً، مصمماً على إضعاف روسيا وانهيارها. وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية تواجه انتقاداً حاداً في روسيا لممارساتها الأحادية الجانب في الميدان الدولي، واستخدامها القوة العسكرية من دون مصادقة، واستخفافها بمصالح الدول الأخرى، ورغبتها الواضحة في الهيمنة على العالم. وفي غضون ذلك، بدأ الغرب بعد أن استفاق من "النشوة" التي أحدثتها نهاية الشيوعية وتفكك الإمبراطورية السوفيتية، يتشكك في إمكانية استيعاب روسيا للقيم الغربية، بسرعة ونجاح، وخاصة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

احتوى مفهوم "عالم متعدد الأقطاب"، الذي كثيراً ما تحدث عنه ساسة روس في النصف الثاني من التسعينيات، بشكل صريح على عنصر المواجهة الذي تخلت عنه روسيا خلال عهد بوتن، مفضلة التركيز على "تعددية القوى الموجهة" مبدأً موجهاً لسياستها الخارجية، يتميز بالتنافس الطبيعي مع الغرب على الأسواق والاستثمارات والنفوذ الاقتصادي والسياسي، والسير باتجاه تعاون أوثق مع دول آسيوية.

ويرى بعض أعضاء النخبة السياسية الروسية أن التنافس المتجدد بين روسيا والغرب، نتيجة لأزمة منهجية في بنية النظام العالمي، بما فيه الأمم

المتحدة والمؤسسات الدولية القائمة الأخرى التي أسست في عصر العالم ذي الثنائية القطبية. وبحسب بعض علماء السياسة الروس البارزين، فإن النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين سيكون مكفولاً من خلال "إدارة جماعية تمارسها مجموعة من الدول الديمقراطية البارزة"، بمعنى "الهيمنة المفتوحة" من مجموعة من الدول القوية الرئيسية التي تفرض النظام على دول "مضطربة" (troubled states) في المجتمع الدولي.[1]

إن نشوء هذه الآراء يعكس رغبة روسيا في الانضمام إلى "نادي الدول المتقدمة" بأسرع ما يمكن، ومن ثم القيام بمجال أوسع من المهام والأدوار في دعم الأمن والاستقرار العالميين. كما أنه يشير إلى أزمة مستقبلية في العلاقات بين روسيا والغرب، وإلى شك في إمكانية ضمان مكان لروسيا بين القوى الكبرى في العالم.

خلافات حول القوقاز

اتهم الغرب موسكو بانتهاج سياسة "عدم استقرار مدبر"، في مناطق من دول الكومنولث المستقلة؛ حيث ينشط المتمردون، تشمل جورجيا وأذربيجان ومولدافيا. وزعم أن موسكو تستغل عدم الاستقرار هذا؛ لمنع تقوية هذه الدول وأي رفض لاحق للنفوذ الروسي؛ ومن ثم المحافظة على الوجود العسكري الروسي وإثبات أن الصراعات السياسية ــ الإثنية في المنطقة لا يمكن تسويتها من دون التدخل الروسي.

في حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي، لا ترتبط أي من هذه الدول مع روسيا بأي روابط سياسية أو عسكرية وثيقة، أو تشكل جزءاً من أي منظمة

شبه إقليمية متعلقة بالاقتصاد أو الدفاع/ الأمن؛ مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي، أو المجموعة الاقتصادية الأوراسية. ولكن هذه الدول أعضاء في اتحاد لا تتمتع روسيا بعضويته، وهو اتحاد غوّوام (GUUAM) (الذي يضم جورجيا وأوكرانيا وأوزبكستان وأذربيجان ومولدافيا).

وقد وافقت روسيا من حيث المبدأ على طلب لإجلاء قواعدها العسكرية من التراب الجورجي، وقد تم إغلاق اثنتين منها حتى الآن، غير أن موسكو كانت حتى صيف 2005 مترددة في إعلان مواعيد نهائية لإجلاء القاعدتين المتبقيتين. وفي أذربيجان، أبرمت موسكو عقداً طويل الأمد لاستئجار قاعدة رادار في غابالا، وتتعاون بشكل بناء في تسوية النزاع حول ناغورنو-كاراباخ[2] مع شركاء غربيين في إطار مجموعة منيسك. ولكن يتعين على الرؤساء المشاركين الثلاثة للمجموعة - الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وروسيا - الاتفاق على صيغة تسوية تكون مقبولة لدى الأطراف المتصارعين.

جورجيا

عندما وصل ميخائيل ساكاشفيلي إلى السلطة بعد "الثورة الوردية" في جورجيا، وافقت موسكو على مساندة تبليسي؛ لاستعادة السيطرة على جمهورية أجاريا المستقلة برغم مناخ عدم الثقة القائم في العلاقات بين الدولتين. ونصحت موسكو رئيس أجاريا أصلان أباشيدز بمغادرة البلاد ومنحته لجوءاً في روسيا.

وفيما يتعلق بالجمهوريات الجورجية المنشقة (أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية)، اتهم الغرب روسيا بمحاولة تعزيز نفوذها في أقاليم جورجيا الثائرة، من خلال منح حق المواطنة لسكانها. وتصر روسيا على أنها تنتهج هذه السياسة لأسباب إنسانية صرف ولمنع التضييق الاقتصادي على سكان هذه الأقاليم، الذين يرتبطون إثنياً بسكان أقاليمها الجنوبية. ويبدو موقف روسيا تجاه أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية متناقضاً، بيد أن تعزيزاً ذا معنى للروابط بالأقاليم الثائرة يحقق لها مكاسب في صيغة تعاطف من سكانها. وتحث قيادة الأقاليم الثائرة الكرملين دوماً على السماح لها بالانضمام إلى الاتحاد الروسي، برغم علمها أن روسيا لن توافق على مثل هذا المطلب.

وتعد القيادة الجورجية الجديدة - وهي تتمتع بتعاطف الغرب - روسيا العقبة الرئيسية أمام استعادة تبليسي سيطرتها على أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وتؤمن بنزاهة قوات حفظ السلام الروسية. وفي الوقت ذاته، تتهم روسيا جورجيا بمساعدة انفصاليي الشيشان سراً، أو على الأقل بعدم اتخاذ تدابير ملائمة لفرض النظام في بانكيسي جورج المأهولة بالشيشانيين، ورفضت مؤخراً تجديد التفويض الممنوح لمراقبين من منظمة الأمن والتعاون في أوربا، كانوا يعملون في المنطقة، متهمة إياهم بالتحيز.

ولا يستبعد بعض المحللين تماماً أن تتبنى روسيا سيناريو "كرت مجهول" (wild card)؛ حيث تعترف بموجبه باستقلال بعض الأقاليم الثائرة؛ ربما مثل أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. ولكن مثل هذا السيناريو غير مرجح، حتى إذا كان الوضع متفاقماً جداً في جورجيا جراء محاولات الحكومة لاستعادة

السيطرة على الأقاليم الثائرة باستخدام القوة، أو إذا كان هناك تصعيد مفاجئ في النشاطات المضادة للروس يقوم به السياسيون المحليون.

ومع ذلك - وحتى إذا نشأت مثل هذه الأوضاع - من غير المرجح أن تعترف روسيا باستقلال الأقاليم الثائرة؛ لأنها نفسها أصبحت في المقام الأول متورطة في المشكلة الانفصالية في الشيشان وتعهدت مع دول أخرى بالمحافظة على سلامة الحدود التي تربط بين دول الاتحاد السوفيتي السابق (برغم أنها كلها لم تقم بالترسيم النهائي للحدود على المستوى الثنائي). وعلاوة على ذلك، فإن الثمن السياسي لمثل هذه الخطوة سيكون فادحاً جداً؛ حيث من المؤكد تقريباً أن تؤدي إلى تردٍ خطير في العلاقات مع الغرب، ومزيد من زعزعة استقرار الوضع في القوقاز عامة. ولكن بعض المحللين يتصورون سيناريو "كرت مجهول" مماثلاً بموجبه تعترف أرمينيا - بوصفها شريكاً استراتيجياً لروسيا في القوقاز وعضواً في منظمة معاهدة الأمن الجماعي - باستقلال إقليم ناغورنو-كاراباخ ذي الغالبية الإثنية الأرمينية، وكان قد أعلن استقلاله عن أذربيجان في مطلع عام 1991. ولكن من غير المرجح أن يحدث هذا؛ لأن لروسيا التزاماً بتسوية الصراع، بحكم دورها كرئيس مشارك لمجموعة منيسك، ولن تكون راغبة في الإضرار بعلاقاتها المتحسنة باطراد مع أذربيجان.

أذربيجان

تعد أذربيجان دولة مهمة في المنطقة؛ حيث تمتلك مخزونات هائلة من الوقود الهيدروكربوني، وهي بلد مطل على بحر قزوين ووثيق الصلة إثنياً

بإحدى الدول ذات الثقل إقليمياً، وهي تركيا، وتلعب دوراً خاصاً في سياق الوضع المتعلق بإيران؛ إذ يقيم نحو ثلثي الأذريين في إيران؛ حيث يشكلون ثلث سكانها تقريباً (يمثل الأذريون حوالي 50٪ من سكان العاصمة طهران)، وفعلياً، يعيش ثلث الأذريين فقط في أذربيجان.

وتوصلت روسيا إلى تفاهم مشترك مع أذربيجان حول قضايا استراتيجية معينة، أكبر مما فعلت مع إيران. ويتجلى هذا عند بحث قضية الوضع القانوني لبحر قزوين. وتؤيد أذربيجان وروسيا وكازاخستان تقسيم قاع البحر (seabed) إلى قطاعات وطنية، مع إبقاء جزء من سطحه لتستخدمه استخداماً مشتركاً دول ساحل بحر قزوين (بطريقة مماثلة للمجال الجوي). ولكن إيران ترغب في مراجعة الوضع القانوني لبحر قزوين، ولا تعد تقسيم قاع البحر وسيلة ناجحة لحل المشكلة.

روسيا والقوقاز: الاعتماد المتبادل المشترك

إن علاقة روسيا بدول القوقاز هي علاقة اعتماد متبادل/ مشترك. فجورجيا وأذربيجان تشكلان مناطق عبور رئيسية؛ لنقل الطاقة والسلع الروسية. ولكن روسيا ظلت تعد خط أنابيب النفط (باكو- سيهان) - الذي يتم تشييده حالياً - مشروعاً منافساً لطرق بديلة، تمر عبر الأراضي الروسية لنقل نفط بحر قزوين. فلا يمكن نفط أذربيجان وحده الاستفادة القصوى من السعة التجارية لخط الأنابيب هذا. ومع ذلك، فليس من المعقول الاعتراض على رغبة الدول الغربية في تنويع طرق نقل النفط، ومن الحكمة لروسيا أن تدعم مدّ شريان النقل الجديد هذا.

وبرغم ذلك، توصل كثيرون في الدوائر السياسية الروسية إلى استنتاج، مفاده أن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت دعماً سياسياً قوياً لهذا المشروع، بغض النظر عن جدواه اقتصادياً؛ لمنع موسكو من القيام بدور كبير جداً في نقل الطاقة من منطقة قزوين مستقبلاً.

كما ينبع الاعتماد المتبادل المشترك من حقيقة أن مواطنين كثيرين من دول القوقاز الجنوبية يعملون في روسيا. ومما له أهمية ودلالة أن نحو مليوني أذري وجدوا فرص عمل هناك، ويقومون بتحويل 2 – 2.5 مليار دولار إلى وطنهم سنوياً. وتعد هذه القوة العاملة مهمة لروسيا التي تعاني نقصاً في القوة العاملة.

وثمة مثال آخر على الاعتماد المتبادل بين روسيا والقوقاز، يتجلى في استثمارات موسكو في اقتصادات دول القوقاز الجنوبية، وخاصة دخولها في خصخصة المشروعات. وأخيراً، فإن روسيا تؤمن إمداد المنطقة بمصادر الطاقة. وهذا ذو أهمية خاصة لجورجيا التي تعاني نقصاً حاداً في الطاقة، وتعتمد في إمداداتها على أقطار أجنبية.

وكثيراً ما يجد المرء في الصحافة الروسية تكهنات تتعلق بدور محتمل لأذربيجان لنشاطات أمريكية ضد إيران مستقبلاً. وأصدرت شخصيات سياسية أذرية بارزة بيانات على نحو متكرر، تنفي فيها وجود أي محادثات حول هذه القضية، غير أن عدداً من المراقبين من جنوب القوقاز على قناعة بأن من المؤكد تقريباً أن تطلب الولايات المتحدة الأمريكية استخدام أراضي أذربيجان، إذا قررت القيام بعمل عسكري ضد إيران. وتحظى هذه القضية

باهتمام وقلق كبيرين في روسيا. وتتمثل إحدى العقبات في طريق توقيع المعاهدة الإطارية بين روسيا وجورجيا - ظلت مسودتها قيد البحث مطولاً- في شرط، تصر روسيا على تضمينه فيها، ينص على وجوب التزام جورجيا برفض إقامة قواعد عسكرية لدولة ثالثة في أراضيها. وتخشى موسكو أن تسلم قواعدها المخطط إجلاؤها بعد ذلك إلى دول حلف الناتو ، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية. واعترضت جورجيا على هذا الافتراض، بيد أن موسكو رأت تأكيداً جزئياً لمخاوفها، حينما سمحت جورجيا باستخدام أراضيها لعبور قوات عسكرية أمريكية، وشحنات أخرى إلى أفغانستان. برغم أن كل أقطار كومنولث الدول المستقلة تقريباً - وروسيا نفسها - تفعل الشيء ذاته.

وتسليماً بطموح جورجيا المتواصل إلى الانضمام إلى حلف الناتو، يحتمل أن تظل موسكو تسعى لتأخير إجلاء قواعدها؛ من أجل تبديد إمكانية ظهور دولة عضو أخرى في الناتو على حدودها الجنوبية. وفي بعض دوائر الوطنيين الروس، تعد المحافظة على الوضع الراهن في أقاليم جورجيا الثائرة مفيدة لروسيا؛ حيث إنها تعوق انضمام جورجيا إلى الناتو. ولكن وجهة النظر هذه غير مقبولة على نطاق واسع؛ حيث يميل الاتجاه السياسي السائد في روسيا إلى منطق، مفاده أن الاستقرار في جنوب القوقاز أكثر فائدة لروسيا من زعزعة الاستقرار الذي قد يحدث نتيجة صراعات إثنيةـ سياسية تتطور إلى صراعات مسلحة.

ولكن هذا لا يعني أن موسكو قد توافق على تسوية هذه الصراعات "بأي وسيلة ضرورية." أولاً؛ لأن سكان الأقاليم الثائرة في جورجيا

(المرتبطين بسكان المنطقة القوقازية الشمالية في روسيا) يضمون مواطنين روساً كثيرين. ثانياً؛ لأن روسيا تسعى للاحتفاظ بدورها كقوة إقليمية لحفظ السلام والمحافظة على تأثيرها في عملية التسوية. وقد تحدث ميخائيل ساكاشفيلي مؤخراً عن إحلال محتمل لقوات حفظ السلام الروسية في جورجيا بقوات أوكرانية. ولا تحظى مجرد فكرة وجود قوات غربية لحفظ السلام في المنطقة – وهي فكرة كثيراً ما تحدث عنها سياسيون جورجيون – بترحيب كبير لدى روسيا. ومن منظور سياسيين في موسكو، فإن مثل هذا الحدث من شأنه تحدي النفوذ الروسي في المنطقة، وهو تحد تتشكك موسكو في أن الغرب (والولايات المتحدة الأمريكية في المقام الأول) يجده جذاباً على نحو خاص.

وتظل ممارسات موسكو ومعاركها في الشيشان تشوش العلاقات بين روسيا والغرب وتعرقلها، وبخاصة مع الاتحاد الأوربي. فأوربا تنتقد روسيا لاستخدامها المفرط للقوة، ولانعدام السيطرة السياسية على وحدات عسكرية وقوات الأمن، وتصر على إجراء محادثات مع الانفصاليين، الذين لا يصنف كلهم كإرهابيين. وقد أحدث مقتل الزعيم الانفصالي الشيشاني أصلان مسخادوف في آذار/ مارس 2005 نتيجة لعملية خاصة قامت بها قوات الأمن الروسية رد فعل متفاوتاً في أوربا؛ فقد وصف متحدث باسم وزارة الخارجية البولندية الحادثة بأنها عمل "إجرامي" أثار استنكاراً في عواصم أوربية أخرى، وأدى إلى رد فعل سلبي متوقع من جانب موسكو؛ حيث ثبت من دون أدنى شك الاعتقاد باشتراك مسخادوف في ارتكاب الهجمات الإرهابية الأكثر دموية.

أوكرانيـا و"الثورة البرتقالية"

أصبح الوضع في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي بمنزلة امتحان حاسم لصلابة التحولات الإيجابية التي حدثت في العلاقات بين روسيا والغرب. وأضحى هذا واضحاً عام 2004 خلال الأحداث المفاجئة والمثيرة التي صاحبت تغيير نظام الحكم في أوكرانيا، والتي عرفت شعبياً باسم "الثورة البرتقالية". وحتى وقت قريب، بدا أن الغرب قرر دعم مصالح روسيا في "الخارج القريب"؛ إدراكاً منه أن تهديداً حقيقياً بعودة ظهور الإمبراطورية السوفيتية القديمة لم يعد قائماً. ولكن ما إن أصبحت روسيا أكثر قوة اقتصادياً وسياسياً في ظل بوتن، حتى بات الغرب حذراً على نحو متزايد من رغبة موسكو المتنامية في تقوية مركزها في ساحة كومنولث الدول المستقلة.

وفيما ظل كومنولث الدول المستقلة يثبت عدم قدرته على التحول إلى تجمع قوي وموحد لدول، بدأت تظهر في السنوات الأخيرة اتحادات شبه إقليمية قابلة للنمو بمشاركة روسيا، تشمل المجموعة الاقتصادية الأوراسية (شكلت عام 2000)، ومعاهدة المنطقة الاقتصادية المشتركة التي وقعت في أيلول/ سبتمبر 2003، وهي مشروع طموح ينص على إقامة اتحاد جمركي مشترك ومنطقة تجارة حرة، توافق سياسة التجارة الخارجية والتشريعات الضريبية، ومن المتوقع أيضاً أن يكون هناك توافق في السياسة النقدية والائتمانية. ووجدت هذه المعاهدة ترحيباً فاتراً في أوكرانيا لدى الدوائر الليبرالية الموالية للغرب، والأكثر توجهاً إلى التكامل والاندماج مع أوربا، كما كانت الحال كذلك في أوربا التي عدت المعاهدة بمنزلة دليل على رغبة موسكو في الهيمنة على ساحة ما بعد الاتحاد السوفيتي. وكان الهدف الأساسي

وراء قرار أوكرانيا البقاء مراقبةً ولا عضواً كاملاً في المجموعة الاقتصادية الأوراسية هو المحافظة على فرصها في مزيد من الاندماج مع أوربا.

وقد جعل فيكتور يوشينكو، أحد مرشحي الرئاسة في أوكرانيا، الاندماج الأوربي أساساً لبرنامجه الانتخابي. وعبر عن مصالح الجزء الغربي من أوكرانيا الذي يميل تقليدياً نحو الغرب؛ خلافاً للبرنامج الانتخابي للمرشح الآخر الموالي لروسيا، فيكتور يانوكوفيتش الذي كان يحظى بدعم واسع في المناطق الشرقية لأوكرانيا. ففي الشرق، يشكل الروس الإثنيون نسبة ضخمة من السكان وفيه يتركز جزء كبير من الإمكانات الصناعية للبلاد؛ وهذا كفل لأوكرانيا نمواً اقتصادياً مطرداً في السنوات الأخيرة. كما أن الشرق والغرب منقسمان على أسس دينية. فالكنيسة المسيطرة في غربي أوكرانيا هي كنيسة الكاثوليك الشرقيين التي تعترف بالسلطة البابوية، بينما تسود الأرثوذكسية في شرقي البلاد. وتضم أوكرانيا الغربية - بحسب صحافي أوكراني ليبرالي - الهوية الوطنية الحديثة، بينما تمثل أوكرانيا الشرقية الماضي الشيوعي الأوليغاركي (حكم القلة) و"الهوية الروسية الصغيرة" المنشقة. وقد خشيت نسبة كبيرة من النخبة الأوكرانية - التي تؤمن أن أوكرانيا مستعدة للانضمام إلى أوربا أكثر منها إلى روسيا - أن يكون انتصار "المشروع الروسي" (مع دعم موسكو الواضح ليانوكوفيتش) من شأنه جر البلاد إلى الوراء، وتعريض خطط دخولها بسلاسة إلى الأجهزة الأوربية، عبر الأطلسية بما فيها الناتو، للخطر.

فقد أُبطل فوز يانوكوفيتش - كما هو معلوم جيداً - بسبب تلاعب في عمليات الاقتراع، وبعد جولة انتخابية جديدة أجريت تحت ضغط الجماهير،

التي خرجت إلى الشوارع، وهي ترفع لافتات برتقالية، وأُعلن عن فوز يوشتشينكو. وكان رد الفعل في الدوائر السياسية الروسية متمثلاً في توجيه اللوم إلى الغرب لتدخله، وحثه أنصار المرشح الموالي له على الخروج في مظاهرات احتجاج.

وبعد "الثورة الوردية" في جورجيا، و"الثورة البرتقالية" في أوكرانيا، أصبح التساؤل حول مكان حدوث "الثورة" القادمة موضوعاً مفضلاً للتعليق السياسي حتى آذار/ مارس 2005، حينما هبت "ثورة زنبقية" في جمهورية قرغيزستان الواقعة في آسيا الوسطى. وعدَّ بعض السياسيين الروس التطورات الأوكرانية بمنزلة نموذج غربي لتغيير الحكم في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي. كما عدوها دليلاً على نقطة تحول في السياسة الغربية ذات الصلة بأقطار كومنولث الدول المستقلة، من الاعتراف بالدور المهيمن لروسيا إلى استئصاله وتحويل المنطقة إلى دائرة النفوذ الغربي. ومما يؤسف له أن عقلية المواجهة هذه أعاقت تفهماً أكثر توازناً للأحداث.

وبدأت ظنون كبيرة تساور روسيا حول انضمام أوكرانيا المحتمل إلى حلف الناتو، برغم حقيقة أن عضويتها في الاتحاد الأوربي تبدو غير مرجحة، وإن كانت لن تهدد روسيا بأي نتائج سلبية، بل من شأنها – على العكس – أن تقرب روسيا أكثر؛ حيث إن عضوية الناتو لا تتطلب فترة انتقالية طويلة. والخوف ليس من أن الناتو سيكون أكثر قرباً من حدود روسيا (فالحلف بات قريباً بالفعل من هذه الحدود في دول البلطيق)، وإنما من تعريض جزء كبير من صناعة الدفاع الروسية التي لها روابط تعاونية بمصانع الذخيرة في أوكرانيا، للخطر.

أزمة في العلاقات الروسية - المولدافية

للمحافظة على السلام، وتسوية الصراعات الإثنية الداخلية القائمة أهمية قصوى في دول ما بعد الاتحاد السوفيتي. ويعتقد في موسكو أن الدول الغربية لا ترغب في تسليم مسؤوليات حفظ السلام إلى روسيا؛ لذا تعوق عمداً المبادرات الروسية لحفظ السلام. وقد أُكدت شكوك موسكو في ما يبدو حينما اقترح ديمتري كوزاك -النائب الأول لرئيس الإدارة الرئاسية آنذاك- خطة تسوية لإقليم ترانسنستريا الثائر، الذي يتبع مولدافيا، ويقطنه روس وأوكرانيون. فقد وافق الرئيس يوري فورونين، زعيم الحزب الشيوعي، على الخطة، وكان من المأمول التوقيع عليها في أثناء زيارة الرئيس بوتن إلى تشيسيناو. ولكن في اللحظة الأخيرة – تحت ضغط من قيادة منظمة الأمن والتعاون في أوربا وبعد احتجاجات وتظاهرات شعبية – سحب فورونين موافقته وألغيت زيارة بوتن. وأحدث هذا أزمة في العلاقات بين روسيا ومولدافيا، وأدى إلى تعميق عدم الثقة بين موسكو والجهاز البيروقراطي الأوربي. فقد ارتكبت موسكو خطأً تكتيكياً، وكان يتعين عليها – أولاً – مناقشة الخطة المقترحة مع منظمة الأمن والتعاون في أوربا؛ لكي تجعلها تبدو خطة جماعية. ومع ذلك، لم تجهض المبادرة الروسية؛ لأن بنودها الرئيسية كانت عرضة لانتقاد الأطراف المتصارعة فحسب، وإنما لأن تطبيق الخطة من شأنه ضمان دور موسكو "حافظة للسلام" في هذا الصراع المعقد.

عبر فورونين في أثناء حملته الانتخابية الأخيرة (أجريت الانتخابات البرلمانية في الجمهورية في 6 آذار/ مارس 2005)، عن اعتراضاته على الخطة، معلناً عدم ملاءمة المبدأ المحوري فيها بشأن الفيدرالية. فقد زعم أنها سمحت

لترانسنستريا برفض اتحاد مع مولدافيا، والانفصال كدولة مستقلة. ومن المفارقة أن الشيوعي فورونين اختار استخدام شعارات معادية للروس؛ من أجل ضمان فوز حزبه في الانتخابات البرلمانية بدعم غربي. وتخوفاً من الضغط الذي مارسته الأجهزة الغربية (بصورة رسمية وغير رسمية) في الانتخابات الرئاسية في أوكرانيا، قرر فورونين التشديد على "أولويات أوربية"، بدلاً من اتخاذ مسار أكثر "موالاة لروسيا". وأخيراً، لم يسمح لمراقبين روس مستقلين، ولآخرين من بعض أقطار كومنولث الدول المستقلة بحضور الانتخابات.

ولم تخف موسكو تعاطفها مع أعضاء الأحزاب الديمقراطية المولدافية الذين انتقدوا الرئيس الشيوعي لأساليبه الدكتاتورية. وبدا أن الديمقراطيين المولدافيين هم من كان يتعين أن يصبحوا القوة المحركة لموالاة "التوجه أوربياً"، على حين أدرج زعيمهم فكرة تطبيع العلاقات الروسية ـ المولدافية ضمن برنامج إعادة انتخابه في الوقت ذاته. وأصبح من اليسير المراهنة على القومية الضيقة وعلى "طموحات موسكو الإمبريالية"؛ لذا قرر الزعيم الشيوعي المولدافي معارضة النفوذ الروسي؛ مخافة أن يثير أسلوب حكمه عداوة الغرب.

وشدد فورونين عشية الانتخابات على علاقته الخاصة بالرئيس الأوكراني يوشنشينكو، والرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي، وهما الزعيمان اللذان ينظر إليهما بعض الغربيين على أنهما يشكلان ثقلاً إقليمياً موازناً لروسيا في حقبة ما بعد السوفييت. وكان البحث عن تقوية اتحاد غووام (جورجيا وأوكرانيا وأوزبكستان وأذربيجان ومولدافيا)، الذي لا تتمتع روسيا بعضويته؛ وللسبب ذاته يتطلع إلى دعم من يريدون في الغرب

رؤية تراجع النفوذ الروسي في فضاء ما بعد السوفييت، وقد أصبح ذلك من الأولويات الرئيسية للسياسة الأوراسية. إن خطة فورونين ناجحة، فقد تفادت مولدافيا اندلاع "ثورة برتقالية" فيها، وتحقق مراقبون أوربيون من إجراء الانتخابات؛ وفقاً للقواعد القانونية الدولية في الأغلب، وحافظ الحزب الشيوعي على مركزه المهيمن، برغم أنه لم يستطع الحصول على أغلبية مطلقة.

لم ينل مئات عدة من آلاف المولدافيين الذين يعملون في روسيا عرضاً - يكفلون حصول البلاد على أموال تزيد على موازنتها الرسمية - فرصة للمشاركة في الانتخابات. فقد فتح في موسكو مركز واحد للاقتراع تمكن قلة من العمال المولدافيين في العاصمة الروسية من الوصول إليه بعد انتظار في طابور طويل. وقبيل الانتخابات الرئاسية في مولدافيا في نيسان/ إبريل 2005، أعلن ممثل لشركة "غازبروم" الروسية أن بلاده ستبدأ من مطلع عام 2006 بيع الوقود إلى مولدافيا بالأسعار العالمية. وعند التصويت في البرلمان، فاز فورونين بأغلبية الأصوات (75 من 78 عضواً)، برغم أن لحزبه 56 مقعداً فقط، حصل خصومه على بقية المقاعد. وساعدت الشعارات المناوئة لروسيا والمؤيدة للغرب في هذه المرحلة الرئيس الشيوعي في المحافظة على منصبه.

وتحولت عناصر المواجهة في أثناء سير الحملات الانتخابية في أوكرانيا ومولدافيا إلى تنافس شامل ومكشوف، مع مساندة روسيا والغرب لمختلف المرشحين وممارسة تأثير مباشر على صراعات ما قبل الانتخابات. وكان الخيار أمام الناخب العادي بين روسيا والغرب أساساً. ويبقى السؤال الآن

حول مدى قدرة الناخبين في فضاء ما بعد السوفييت على اختيار الاندماج مع أوربا بموافقة روسية.

ومن المشكوك فيه أن تكون روسيا مستعدة لتقديم تنازلات كثيرة في منطقة أو مجال ما تؤمن بأنه يلعب دوراً أساسياً في صون أمنها. ومن المؤكد أن رد فعل الكرملين سيكون سلبياً جداً تجاه الانتشار المحتمل لبنى تحتية عسكرية غربية في منطقة كومنولث الدول المستقلة، بغض النظر عما إذا كان هذا الانتشار مسوغاً بضرورة حماية خطوط أنابيب النفط أو منع تفاقم نزاعات إثنية داخلية. وثمة خطر في أن تصبح مصالح الدول في هذه المنطقة أداة في سعي القوى الخارجية وراء أوهام جيو- سياسية، ومما لاشك فيه أن مناطق قد تصبح رهائن للتنافس في مثل هذه الأوضاع.

روسيا والغرب: عقبات أمام التقدم

عدَّ سياسيون أوربيون كثيرون "البراجماتية" الروسية الجديدة بمنزلة توجه أحادي أكثر مما ينبغي نحو مصالح روسية. وبالمثل، يعتقد أن "سياسة تعددية القوى الموجهة" التي تنتهجها موسكو تنطوي على عنصر غرور وطني وعدم إمكانية التنبؤ بها. ففي رأي هؤلاء، أن "البراجماتية" كثيراً ما تشير إلى روح تجارية تؤكد الربح والنجاح، وهي ذاتها تدخل في ميدان السياسة الخارجية. وهكذا لم تر أوربا وراء تعرجات الموقف الروسي تجاه برتوكول كيوتو - لا مبادئه - إلا الرغبة في المتاجرة بقبول موسكو له ومصادقتها عليه بثمن أعلى.

ولم يكن من اليسير تجاوز النفور بين أوربا وروسيا، برغم أن حل مشكلة العبور من البر الرئيسي لروسيا إلى منطقة كالنينغراد[3]، والتوصل مبكراً إلى "الفضاءات الأربعة" يعدان مثالين على مقاربات ناجحة.[4] ومع ذلك، ترى روسيا في أوربا شريكاً اقتصادياً رئيسياً، ومتعاوناً في مجال التحديث (وهي مهمة يعدها بوتن مركزية)، على حين تتهم أوربا بأنها تنظر إلى الشراكة وسيلة لنشر القيم الأوربية الشاملة.

وحينما تحدث زعماء روس حول خطر "خطوط تباعد" بين روسيا وأوربا، واقترحوا وسائل لمقاومة آثارها - إلغاء نظام تأشيرة الدخول الحالي بين روسيا والاتحاد الأوربي مثلاً - كان دافعهم منفعة اقتصادية، بينما يعتقد سياسيون أوربيون أن روسيا تحافظ على خطوط التباعد هذه من خلال إدارة ظهرها للقيم الأوربية أو "الغربية" الشاملة. ويؤيد بوتن مفهوم الديمقراطية تماماً، ولكنه كثيراً ما يكرر رأيه في أن روسيا سوف تمضي قدماً في طريق الديمقراطية بأسلوبها الخاص، محتفظة بقيمها ومثلها العليا المميزة. وبرغم الموقف المتصلب للأوربيين تجاه مشكلة التأشيرة، فإن موسكو تمكنت من الاتفاق مع روما وباريس وبرلين على تيسير نظام التأشيرة. وأصبح من الواضح بمرور الأيام أن موسكو لم تتعود بعد على التعامل مع بيروقراطية بروكسل، وأنها تحقق نتائج أفضل من خلال العلاقات الثنائية مع القوى الأوربية.

وفي اعتقاد لرونالد أسموس، المسؤول السابق في وزارة الخارجية الأمريكية - عبر عنه قبل بداية الحملة الانتخابية في أوكرانيا - يتعين على الغرب أن يناضل من أجل "تعريف جديد لأوربا الكبرى التي ستستوعب

أوكرانيا أيضاً." وتنبأت وزارة الخارجية الأمريكية في التسعينيات أن أوكرانيا يلزمها 25 عاماً، وروسيا 50 عاماً للاندماج مع أوربا. وبحسب أسموس، "يجب أن تشمل أوربا الكبرى تركيا وجنوب القوقاز أيضاً". وتلوح من وراء هذه الحجة استراتيجية لإدماج تركيا وأوكرانيا ومنطقة البحر الأسود في المجموعة اليورو- أطلسية. ويطالب أسموس بأن يتم "تحويل هذه الأقطار إلى منصة انطلاق لمزيد من النفوذ إلى الشرق والجنوب."[5] ففي رأيه، أن تدمير "الشرق الأوسط القديم" - في إطار بناء "الشرق الأوسط الكبير" - سوف يبدأ من هذه المنطقة. وقد عدَّت الأحداث التي وقعت في لبنان شرارة أخرى للتغيير في المنطقة.

وتوضح حجة أسموس الثانية القائمة على أهمية أوكرانيا للغرب استراتيجياً، جوهر الموقف الغربي تجاه روسيا: "أن أوكرانيا ذات توجه غربي، تمثل منبهاً جيداً وضمانة من محاولات روسيا للخضوع مجدداً؛ لإغواء قيامها بلعب دور الإمبراطورية في علاقاتها مع أوربا والغرب". ومثلما زعم مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق زبجنيو بريجينسكي، فإن روسيا المقترنة بأوكرانيا إمبراطورية في الأساس، ولكنها من دون أوكرانيا مجرد دولة. وفي هذه الحالة، تبدو الاتهامات بعودة إلى إمبريالية جديدة وفاشية، والتخلي عن الديمقراطية مجرد ستار دخان لأجندة جيو- سياسية.

وسوف يسعى الغرب غالباً لضمان انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو والاتحاد الأوربي معاً، بينما يملي بالتزامن شروطاً لمزيد من التطوير في الشراكة بينه وبين روسيا. ويبدو من غير المرجح أن تتم استشارة موسكو حول التقارب الأوربي مع أوكرانيا، بيد أن الغرب لن يصرف النظر عن هموم

روسيا ومخاوفها؛ حيث إنه لا يريد تعريض علاقته مع موسكو للخطر. فروسيا شريك مهم لأوربا والولايات المتحدة الأمريكية، في تأمين إمداد مصادر الطاقة إلى السوق العالمية، وهي سوق للسلع والتكنولوجيا، وفي مجال الأمن الاستراتيجي ومحاربة الإرهاب الدولي. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تتوخى الحذر الشديد في التعامل مع دول تمتلك ترسانة نووية، وروسيا هي الدولة الوحيدة القادرة في العالم على إلحاق ضرر كبير - إن لم يكن شاملاً - بالولايات المتحدة الأمريكية في حالة وقوع حرب. فإذا وظف الغرب - علاوة على ذلك - استراتيجية تتعلق بأوكرانيا تكون معادية لروسيا، فإنه سوف يثير رد فعل سلبياً من موسكو التي قد تعرقل عملية الاندماج بين الغرب وأوكرانيا.

وفي ندوة عقدت عام 2004 في مدينة كرينيشا البولندية ضمن فعاليات المنتدى الاقتصادي لشرق أوربا - الحدث الشعبي الأول من نوعه منذ توسيع الاتحاد الأوربي - أشار رئيس الندوة إلى أن روسيا والاتحاد الأوربي اكتسبا خبرة تراكمية ثرة في العمل المشترك، إلا أنهما أخفقا في إحداث تقارب بين أنظمتهما السياسية والاقتصادية، زاعماً: "أن القوى الموجهة للتنمية في روسيا وفي الاتحاد الأوربي لا تتوافق". وانتقد كونستانتين كوساتشيف عضو مجلس الدوما (مجلس النواب في الجمعية الفيدرالية الروسية) الغرب لمعاييره المزدوجة تجاه روسيا، ولعدم استعداده دعم التعاون في مجالات محددة. ورداً على ذلك، صرح آدم روتفيلد وزير خارجية بولندا آنذاك أن أوربا كانت تتوقع من روسيا الوفاء بالتزامات محددة تعهدت بها؛ بحيث تؤكد تمسك موسكو بالقيم الأوربية. ورأى روتفيلد "بعثاً جديداً لسلوك إمبريالي"، في

السياسات الروسية في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي، على حين عبر مارشال غولدمان – الأستاذ بجامعة هارفارد، والاختصاصي المعروف في الشؤون الروسية – عن قلقه تجاه ممارسات روسيا ذات الصلة بجورجيا ومولدافيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء.[6]

وعشية اجتماع القمة الروسي-الأمريكي الذي عقد في 24 شباط/ فبراير 2005 في براتسلافا، رفع عضوا مجلس الشيوخ الأمريكي – السناتور الجمهوري جون ماكين والسناتور الديمقراطي جوزيف ليبرمان – بمساندة خمسة آخرين من أعضاء الكونجرس، مشروع قرار، لمجلس الشيوخ يدعو إلى تجميد عضوية روسيا في مجموعة الـ 8، مشروط بالتزام روسي بالمعايير الديمقراطية: حكم القانون، وحماية حقوق الإنسان، وحرية التعبير والعمل. واتهم مشروع القرار السلطات الروسية باضطهاد الخصوم السياسيين، وممارسة ضغوط على وسائل الإعلام المستقلة، وعدم مراعاة الحقوق والحريات الأساسية.

وقد زعم بروس جاكسون، مدير منظمة "برنامج الديمقراطيات الانتقالية" غير الحكومية – في كلمته أمام لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس – أن اعتقال ميخائيل خودوركوفسكي، الرئيس التنفيذي لشركة "يوكوس" أعطى دليلاً على انتهاك مبادئ الديمقراطية في روسيا، على حين كان الاستيلاء على المصادر النفطية لبحر قزوين ومناطق آسيا الوسطى، مؤشراً إلى أحد الأهداف الرئيسية للقيادة الروسية. كما حذر جاكسون حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في أوربا من خطورة الاعتماد على الشركات المحتكرة للطاقة، والخاضعة لسيطرة موسكو.[7]

وبرغم العقبات، تمكنت العلاقات الروسية ـ الأوربية من المضي قدماً. ففي 5 نيسان/ إبريل 2005، اجتمع الأمين العام لحلف الناتو خافير سولانا مع فلاديمير بوتن من أجل "تبادل وجهات النظر" بصفة غير رسمية، وذكر لاحقاً أن الجانبين اتفقا تقريباً على كل بنود الوثائق الخاصة بـ"الفضاءات الأربعة" التي سيتم التوقيع عليها في قمة روسيا ـ الاتحاد الأوربي في 10 أيار/ مايو.* ومع ذلك، فقد ذكر أن بوتن انتقد منظمة الأمن والتعاون في أوربا، زاعماً أنها "قلصت نشاطها، وبدأت تنخرط فقط في مشكلات معينة، تتعلق بفضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي." وكما أشار سيرجي ياسترزيمبسكي مستشار بوتن بعد الاجتماع، فإن "هذا لا يناسب روسيا."[8] فموسكو لا تعارض وجود منظمة الأمن والتعاون في أوربا، ولكنها تفضل توسيعاً جوهرياً في نطاق مهامها، وإحكام السيطرة على استخدام أموالها.

توترات حول القواعد الروسية

ظلت الاختلافات بين موسكو والغرب تلقي ظلالها على علاقات روسيا بجورجيا وتشوشها. فقد تفاقمت الخلافات في مطلع عام 2005 حينما زادت القيادة الجورجية ضغوطها على موسكو حول قضية وجود القواعد العسكرية الروسية على أراضيها. ففي ذلك الوقت، أبقيت قاعدتان – الـ12 في باتومي والـ62 في أخالكالاكي – في الأراضي الجورجية، إلى جانب 153 دبابة، و241 ناقلة مدرعة، و240 منظومة مدفعية ونحو 8000 جندي. وفي

---

* عقدت القمة الروسية ـ الأوربية الخامسة عشرة في موسكو في التاريخ المذكور، وتم التوقيع على خريطة طريق تضم أربعة فضاءات، هي: الفضاء الاقتصادي، وفضاء الحرية والأمن والعدالة، وفضاء الأمن الخارجي، وفضاء البحث والتعليم والثقافة. (المحرر)

10 آذار/ مارس 2005، صادق البرلمان الجورجي على قرار يحظر القواعد العسكرية الروسية، إذا لم يتم التوصل إلى تفاهم بحلول 15 أيار/ مايو حول المواعيد النهائية لسحب هذه القوات. وإذا تم تصنيف هاتين القاعدتين كشيء "غير شرعي"، فذلك يعني الحرمان من الكهرباء والماء وخطوط الاتصالات، وتقييد حركة الأشخاص (قد يرفض منح تأشيرات دخول إلى الجمهورية). وكرد فعل على القرار، أعلن مسؤولون روس أن لغة "الإملاء" التي اتسم بها القرار، والموجهة إلى موسكو غير مقبولة، ومضت روسيا إلى تكرار موقفها القائل بعدم إمكانية سحب أفرادها العسكريين قبل بناء قواعد جديدة في المناطق الجنوبية من روسيا لإيوائهم، وهو مشروع قد يستلزم وقتاً، وتخصيص اعتمادات مالية. وأصرت روسيا في أثناء المحادثات على أجل يتراوح ما بين سبعة أعوام وثمانية لسحبهم. ولكن جورجيا أعلنت أنها سوف تسمح بثلاثة أعوام فقط. وقدرت روسيا مبلغ التعويض الذي قد تطلبه عن أملاكها في الأراضي الجورجية وإعادة نشر قواتها وأسلحتها وعتادها بما مجموعه 500 مليون دولار، على حين عدَّت جورجيا هذا التقدير مبالغاً فيه بكل ما تحمله الكلمة من معنى. وعبر شركاء جورجيا الغربيون فيما بعد عن استعدادهم لدراسة مسألة تغطية نفقات إجلاء القواعد. ولكن روسيا قبلت في وقت لاحق المطالب الجورجية، ووافقت على إجلاء القاعدتين قبل عام 2008 على غير المتوقع.

فقد ظلت قضية القواعد في جورجيا - حتى اتخاذ هذا القرار- حجر عثرة خطيراً أمام العلاقات بين روسيا والغرب؛ حيث كان ممثلون من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا قد أعلنوا رسمياً عن دعمهم للموقف

الجورجي. وظلت موسكو تصر دائماً على أن هذه القضية يجب أن تحل من خلال مفاوضات ثنائية. وكانت القضية قد تعقدت بفعل علاقة روسيا المهيمنة بجورجيا. فروسيا هي المورد الرئيسي للغاز والكهرباء إلى جورجيا، ويملك اختصاصيو هندسة الطاقة الروس 75٪ من الأسهم في "تيلاسي"، الشركة التي توزع الطاقة في تبليسي. كما أنهم يملكون اثنتين من وحدات توليد الطاقة بمحطة تبليسي للطاقة الكهرمائية و50٪ من الأسهم بالشركة التي تصدر الطاقة الكهربائية إلى تركيا. وبالإضافة إلى هذا، فإن جورجيا مدينة لروسيا بأكثر من 160 مليون دولار قيمة إمدادات الغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية (كان يتم إمدادها بسعر يقل عن السعر العالمي).

وفي رد واضح على إنذار السلطات الجورجية، طرحت كتلة "رودينا" - اتحاد الوطن - في آذار/ مارس 2005 قضية منح الأقاليم التي تشكل أجزاء من دول أخرى حق الدخول السهل في الاتحاد الروسي.[9] (يتطلب هذا حالياً موافقة الدول التي تقع فيها الأقاليم). ومن بين تلك الأقاليم أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وترانسنيستريا. ولم يمر مقترح "رودينا"، لكن رسالته كانت واضحة.

وفي رد فعل تجاه التحدي الذي تواجهه روسيا من كومنولث الدول المستقلة وما وراءه، وجدت السلطات الروسية نفسها تستخدم نظماً تطبقها الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً. وتم صوغ التغييرات في العقيدة العسكرية الروسية على غرار العقيدة العسكرية للولايات المتحدة، وخاصة التخلي عن مفهوم عدم توجيه الضربة النووية الأولى. فقد تبنى وزير الدفاع الروسي المبدأ الأمريكي لتوجيه ضربات "وقائية واستباقية"، ضد أهداف أجنبية،

حينما دافع عن حق موسكو في توجيه ضربات استباقية ضد أهداف معينة. وبالمثل، فقد تأثرت السياسة الروسية في هذه الناحية أيضاً بحماسة واشنطن لاستخدام التهديد بإنزال عقوبات، وسيلة ضغط على دول تعد مصدر تهديد. وأصبح هذا واضحاً عندما تعاملت موسكو مع التطورات في مولدافيا؛ حيث هدد نواب مجلس الدوما - في أثناء الحملة الانتخابية - تشيسيناو بفرض نظام التأشيرة وحظر استيراد التبغ والخمور المولدافية إلى روسيا. (ومما يدعو إلى السخرية أن الكثير من أصحاب مصانع الخمور في مولدافيا مواطنون روس).

وبالمثل أيضاً، نجد أنه حينما تأجج صراع بين اثنين من مرشحي الرئاسة خلال العملية الانتخابية، أعلن تكاتشيف حاكم كراسنودار كراي المجاورة أنه سيغلق الحدود مع أبخازيا، التي يصدر عبرها الأبخاز منتجهم الرئيسي، المندرين "اليوسفي". (تدخلت موسكو في ما بعد أيضاً من خلال التوسط بين مرشحي الرئاسة في أبخازيا). ومن الأهمية أن المفهوم الروسي للضربات الوقائية وجد تفهماً في واشنطن.

روسيا وإيران والولايات المتحدة الأمريكية

إن تاريخ التعاون الروسي ـ الإيراني لبناء محطة للطاقة النووية معروف. وكان أول عقد لتشييد محطة للطاقة الذرية في بوشهر قد تم توقيعه بين إيران وجمهورية ألمانيا الاتحادية عام 1974. وفي آذار/ مارس 1977، أبرمت إيران اتفاقية أخرى مع ألمانيا للتعاون في مجال هندسة الطاقة النووية. وعلاوة على ذلك، وقعت اتفاقية منفصلة مع فرنسا في آذار/ مارس 1976 للتعاون

الاقتصادي؛ حيث نصت على مشاركة فرنسا في تشييد محطة للطاقة النووية في الأهواز. وكان من المقرر تشغيل محطتي توليد الطاقة الأولَيين في بوشهر، بين عامي 1980 و1981 وأن تكون أخريان جاهزتين في الأهواز، بحلول عامي 1983 و1984. ولكن الثورة الإسلامية التي اندلعت عام 1979 وضعت حداً لهذا التعاون. وشهد مطلع التسعينيات بداية عملية تفاوض مضنية، بين إيران وروسيا لإكمال محطة الطاقة النووية في بوشهر، بموجب عقد تم توقيعه في كانون الثاني/ يناير 1995.

وقد أثار توقيع العقد والتنفيذ المبكر له انتقاداً من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل؛ حيث اتهما إيران بتطوير أسلحة نووية وروسيا بالتواطؤ مع طهران. وادعيا أن إيران ستكون في موقف تستطيع فيه استخدام محطة الطاقة الذرية في بوشهر؛ لتعزيز برنامجها العسكري النووي. ولكن موسكو رفضت الاتهامات؛ لأنه لا أساس لها من الصحة، ولأن تشييد المحطة كان يباشر تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكانت إيران طرفاً في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

كان تشييد محطات للطاقة النووية – تقليدياً – أحد الصادرات الأكثر أهمية إلى روسيا السوفيتية. فقد تم بناء محطات ذرية في فنلندا وكوبا وليبيا والعراق بمساعدة الاتحاد السوفيتي، الذي ساعد أيضاً في تأسيس مراكز أبحاث نووية في ليبيا وكوريا الشمالية. وبما أن بعض هذه المشروعات كان داخل "دول صعبة المراس"، فقد كانت ثمة هواجس أمنية واضحة، برغم أن معظمها تم تبديده بنجاح، ولم يحدث تسريب لأي تقنيات حساسة، كان تصديرها إلى هذه الأقطار محظوراً. وقد عدَّ أغلب السياسيين والخبراء

الروس أن العمل في إيران، والعقود الجديدة مع جمهورية الصين الشعبية لبناء محطات للطاقة النووية بمنزلة إنجاز كبير في نشاط التجارة الخارجية، وخطوة إلى الأمام؛ من أجل تقليل الاعتماد الروسي على صادرات المواد الخام. ولكن بعض الخبراء كانوا متشككين في فوائد العقود الجديدة؛ حيث كتب أحدهم ما مفاده أن عقود تشييد محطات للطاقة النووية يمثل "تلقيحاً مباشراً في القوة النووية لمنافسين جيو ـ سياسيين محتملين لروسيا، وقادرين على تشكيل تحالف قد يسبب لها إزعاجاً أو مشكلات بالغة".[10]

وفي الوقت ذاته، أثار حديث رسمي داخل روسيا، حول قضية التعاون مع إيران في مجال الطاقة النووية، قلقاً دفيناً آخر. فمن خلال تطوير الطاقة النووية، تسعى طهران جاهدة لكي تقتصد في موارد النفط والغاز التي يمكن استغلالها لزيادة صادراتها؛ وهذا يتعارض مباشرة مع المصالح الروسية. ويعتقد بعض الخبراء أن تنافساً شرساً قد ينشأ بين روسيا وإيران على أسواق الغاز في أقطار معينة من كومنولث الدول المستقلة. ولكن الحكومة الروسية لم تسمح حتى الآن بأن يؤثر مثل هذا التنافس على مصير مشروع بوشهر.

وحتى وقت قريب، افترض معظم الخبراء الروس – حكوميين وغير حكوميين – أن محطة الطاقة النووية في بوشهر لن تستخدم لإنتاج أسلحة نووية، برغم شكوك بعض المهتمين في ذلك. وعلق خبير روسي قائلاً: «لا أحد يستطيع تجنب الشك في أن الاتفاق الذي أبرم يمثل إسهاماً كبيراً في برنامج إيران النووي، وإن لم يكن برنامجاً مستقبلياً بعدما شُكلت قاعدة تكنولوجية واحترافية، مقرونة باستخدام الذرة التي ماتزال "سلمية"».[11]

وظلت الولايات المتحدة الأمريكية تتهم روسيا بأنها أخفقت في ممارسة رقابة وسيطرة كافيتين، على تصدير المواد والتقنيات والخبرات إلى إيران. ومن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية فرضت أيضاً عقوبات على عدد من المؤسسات التجارية الروسية. وعلق وزير الطاقة الذرية الروسي الأسبق يفجيني آدموف على ما زعم حول نقل تقنيات محظورة بواسطة مؤسسات تابعة للوزارة. ففي كانون الأول/ ديسمبر 2000، رفع مكتب المدعي العام الروسي دعوى قضائية في هذا الموضوع غير أنه أغلق القضية بعد ستة أشهر؛ حيث لم يجد ركناً لجريمة في ممارسات المسؤولين (تم استدعاء الوزير نفسه شاهداً في هذه القضية).[12] وكان تشييد محطة الطاقة الذرية في بوشهر قد بدأ في عهده. وبحسب آدموف، فقد أثار تقدم الصناعة النووية تحت إشرافه "قلق الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنها لا ترغب في وجود صناعة ذرية قوية في روسيا". وفرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على مؤسسة للتصاميم كان آدموف يرأسها في السابق، برغم أن المؤسسة لم تشارك في أي مشروعات تشييد في إيران. وهكذا زعم الوزير السابق أن عقوبات الولايات المتحدة الأمريكية كانت تستهدفه شخصياً في الواقع، بوصفه "وزيراً ناجحاً".

ورُكِّز نقاش جاد حول قضية تخصيب محتمل لليورانيوم في إيران. فقد حصلت طهران على الترايورانيوم أوكتا أكسيد (U_3O_8) الذي كان سيتم تخصيبه إلى يورانيوم هكسافلوريد (UF_6)، في وحدة أبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها تتوقع بناءها في مركز الأبحاث النووية بأصفهان على يد اختصاصيين من جمهورية الصين الشعبية. ولكن في عام 1997 ألغى الصينيون الاتفاق.[13]

إن توافر مكثف اليورانيوم وحده لا يكفي لإنتاج شحنة نووية. وفي رأي خبراء روس كثيرين، ليس ثمة بيانات ووقائع كافية متوافرة لإثبات أن إيران كانت تنوي تخصيب اليورانيوم للمستوى اللازم لاستخدامه كشحنة نووية. كما يصعب تأكيد البيانات التي نشرت حول إمداد إيران بمواد نووية. ومن غير المعلوم كون السلطات الإيرانية اعتزمت التقدم تدريجياً باتجاه تصنيع أسلحة نووية، أو أنهم كانوا يريدون تطوير أبحاث علمية نووية فقط، بيد أن الحكومة الروسية ليس لديها الاستعداد ولا النية في مساعدة طهران لتصبح قوة نووية، في انتهاك لتعهدات التزمت بها طهران وموسكو معاً. ولا تريد روسيا رؤية قوة نووية أخرى تبرز إلى الوجود على مقربة من حدودها؛ لأن هذا سيشكل تهديداً مباشراً لأمنها. والاستنتاج الوحيد الذي يمكن التوصل إليه هو أن إيران عبرت عن رغبة في شراء تكنولوجيا حساسة من روسيا.

واستجابة لضغط هائل من واشنطن، شددت الحكومة الروسية ضوابط التصدير إلى حد كبير. وثمة حالات حدثت لعرقلة تنفيذ عقود موقعة سلفاً، كانت اجتازت الفحص الأولي. وعلى سبيل المثال، فقد حظر عقد بين المركز العلمي والفني الروسي للتقنيات المايكروية وجامعة طهران لتوريد معدات ليزر نظراً إلى انتهاكه إجراءات تصدير التقنيات ذات الغرض الثنائي، برغم أن اختصاصيي المركز يؤكدون أن المعدات التي هي موضع الشك غير صالحة للاستخدام في فصل النظائر الثقيلة.

وتؤكد روسيا أن ممارسة ضغط قوي على إيران من خلال التهديد باستخدام القوة والعقوبات الاقتصادية؛ في محاولة لزيادة عزلتها الدولية

يمكن أن يؤدي فقط إلى تطرف نظام الحكم فيها، ويحفزه على ابتكار برنامج للردع النووي. ومع ذلك، فإن إيران تعد الوضع على امتداد حدودها مقلقاً ومشحوناً بتهديدات لأمنها.

وبرغم أن روسيا تؤمن بوجود مقدمات محددة لإنتاج أسلحة نووية في إيران، فإنها ليست على يقين مطلق من أن إيران لديها برنامج سري لتطويرها. وتعتقد روسيا أن التعاون مع إيران في مجال الطاقة النووية سوف يساعد على تخفيف توجسات طهران من "محيط عدائي"، وسوف يدعم الروابط الروسية ـ الإيرانية تجارياً واقتصادياً. ولكن هذا التعاون سوف يعتمد على التقيد الصارم بالالتزامات الدولية المنصوص عليها في المعاهدات التي وقع عليها الجانبان، فضلاً عن شروط أخرى إضافية؛ مثل: ترتيبات إعادة الوقود المستهلك إلى روسيا.

وتعليقاً على التصريحات التي أدلى بها جون بولتون، متهماً روسيا بالتعاون سراً مع إيران من خلال تزويدها بتكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل، شجبت وزارة الخارجية الروسية تلك التصريحات بوصفها " غير صحيحة" و"لا مسوغ لها"، قائلة: إن بولتون "يعبر عن موقف في واشنطن للدوائر التي تكره النهج الاستراتيجي الذي أعاد تأكيده الرئيسان الروسي والأمريكي باتجاه الشراكة والتعاون، بما في ذلك قضايا نزع التسلح والاستقرار الاستراتيجي ذات الأولوية".[14] وبالمثل، نجد أن تقريراً لوكالة الاستخبارات المركزية (CIA) حينما عبَّر في مطلع عام 2003 حول مشكلة منع الانتشار عن مخاوف من تسريبات مزعومة لتقنيات دقيقة من روسيا، أنكرت وزارة الخارجية الروسية تماماً ومجدداً أياً من هذه التسريبات.

خلافات أكثر اتساعاً

تبقى الخلافات حول إيران، ولكن اتساع شقتها الآن أكثر من قضية بوشهر والمواقف التي تعبر عن مخاوف وتوجسات تجاه إيران عموماً. فشأنها شأن معظم الدول الأوربية، لا تدعم روسيا السياسة الأمريكية التي تقوم على فرض عزلة على إيران أو تغيير الحكم فيها. وعوضاً عن ذلك، تؤيد موسكو سياسة المشاركة، التي تعتقد أنها سوف تساعد على إذابة الخلافات مع إيران، حول عملية السلام في الشرق الأوسط.

وقد جعل الكشف عن معلومات جديدة حول النشاطات النووية لإيران، الاتحاد الأوربي وروسيا كليهما ينظر إلى النوايا الإيرانية من منظور مختلف، وتصاعد الخوف من رغبة طهران في إكمال تشييد وحدة لتخصيب اليورانيوم في نتانز؛ حيث تم تركيب 160 فرازة بالطرد المركزي في مشروع مصنع تجريبي، فيما تنتظر ألف أخرى منها التركيب. كما أن قسم ما تحت الأرض من المنشأة الصناعية ومساحته الإجمالية 60 ألف متر مربع، مقام هناك أيضاً، ويتسع لتركيب نحو 50 ألف فرازة. وبرغم أن المسؤولين الإيرانيين ظلوا يحاجّون في أن المصنع تم تصميمه لتوفير وقود نووي لمحطات الطاقة الذرية مستقبلاً، فإن هناك خبراء تساورهم شكوك حول استخدامه العسكري المحتمل.

ففي نهاية عام 2002، تم إحباط محاولة قام بها مواطنان إيرانيان لإخراج 44 كبسولة تفجير من ألمانيا، يمكن استخدامها بنجاح، وعلى نحو كافٍ لإنتاج أسلحة نووية. ومع الأخذ في الحسبان أن إيران كانت تبني مصنعاً

لإنتاج الماء الثقيل (أكسيد الديوتريوم) في أراك، وتخطط لبناء مفاعل لأبحاث الماء الثقيل يمكن استخدامه لإنتاج البلوتونيوم، يصبح هناك أساس للشكوك حول النيّات "السلمية" فقط لبرنامج إيران النووي.

وبعد أن وقعت إيران على البروتوكول الإضافي وبدأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مراقبة مصنع نتانز، استنتجت موسكو أن طهران من غير المرجح بشدة أن تكون قادرة سراً على إنتاج مواد نووية تصنف كأسلحة. ولكن إذا انسحبت إيران من معاهدة منع الانتشار، ورفضت السماح بعمليات تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية لها، فإنها ستكون قادرة على إطلاق برنامج لإنتاج أسلحة نووية، برغم أن تصنيع جهاز تفجير نووي قد يستغرق سنة أو سنتين. وبعد مراعاة هذه الظروف الجديدة، قررت موسكو زيادة الضغط على إيران؛ لضمان تعاون بلا قيود مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع عدم استبعاد خطط لمزيد من المشاركة في التطوير النووي الإيراني.

قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر حول إيران في حزيران/ يونيو 2004، والذي تم تبنيه إثر خمسة أيام من الحوار المكثف، قوبل بارتياح في موسكو. القرار قدمته "ترويكا" الاتحاد الأوربي (المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا). وأكد "أن تعاون إيران لم يكن كاملاً في حينه، وبحسب التوقعات مثلما كان ينبغي"، واستطرد معرباً عن "قلق" لأن قرابة السنتين مرت منذ بدء التحقيقات من البرنامج النووي لإيران في آب/ أغسطس 2004، غير أن عدداً من الأسئلة ظل عالقاً. وجدير بالملاحظة أن الوثيقة خلت من تحديد موعد نهائي، أو "آلية بدء" للتحقيقات في البرنامج النووي

لإيران، حال ساندته الولايات المتحدة الأمريكية."[15] والمعروف أن إيران عبرت عن رضاها بالوثيقة.

وليس ثمة خطورة من التسليم بأن التعاون الروسي مع إيران في ميدان هندسة الطاقة الذرية، يلبي مصالح روسيا الطويلة الأمد. وهذا سوف يتغير فقط إذا حدث مزيد من التردي في العلاقات بين إيران والغرب؛ فيعرض ذلك موسكو لخيار قاس. فإذا شنت واشنطن هجوماً استباقياً على المنشآت النووية الإيرانية، فسيؤدي ذلك أيضاً إلى عواقب سياسية خطيرة. فأولاً، يبدو مثل هذا الهجوم غير مرجح. أما ثانياً، فنجد أنه إذ حدث دفء في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذا قد يؤدي إلى تنافس على تشييد محطة الطاقة الذرية في بوشهر بين موردي المنتج النووي السلمي الروس والغربيين.

وقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً تركز على الدبلوماسية، وسيلة لتسوية الأزمة الخاصة بالبرنامج النووي لإيران، وأصبحت تعتمد بشكل متزايد على دور "الترويكا الأوربية" التي تعقد محادثات مع طهران. فقد أوقف الإيرانيون برنامجهم لتخصيب اليورانيوم، وعبروا عن استعدادهم لوضعه تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، شرط أن يقدم الغرب ضمانات أمنية، ويمكن بلادهم من سهولة الوصول إلى تقنيات متقدمة. ولكنهم يتمسكون بشدة بحقهم في إنتاجهم الخاص من الوقود لمحطات الطاقة النووية؛ بموجب نصوص معاهدة منع الانتشار النووي.

وقد يؤدي إخفاق المفاوضات مع "الترويكا" إلى مساعٍ أمريكية قوية في مجلس الأمن لإثارة مسألة العقوبات ضد إيران لانتهاكها نظام منع الانتشار. فهل تخاطر روسيا بالدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية حول تلك القضية، من خلال استخدامها حق الفيتو؟ تتوقع الولايات المتحدة الأمريكية عقد مؤتمر هذا العام؛ لمراجعة معاهدة منع الانتشار النووي، ويفترض أن يتم خلاله طرح ملاحق من شأنها تشديد المطالبات من الموقعين على المعاهدة.

التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية

برغم الخلافات القائمة، فقد ظل التعاون الروسي مع الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي يشهد تزايداً مطرداً. فقبل اجتماع القمة الروسية ـ الأمريكية الأخيرة التي عقدت في 24 شباط/ فبراير 2005 في براتسلافا، كان الإعداد لخطوات مشتركة جديدة لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي يتم على قدم وساق. وفي غضون ذلك الإعداد، أصدرت في الولايات المتحدة الأمريكية تصريحات غير رسمية عدة تزعم أن شروطاً "صحيحة" لم تتوافر في روسيا لتخزين الأسلحة النووية لمنع وقوعها في أيدي الإرهابيين، وأنكرت موسكو هذه الاتهامات، وقال ساسة روس: إن تلك التصريحات صدرت لزيادة الضغط النفسي على موسكو بهدف الحصول على مزيد من التفاهمات المواتية في محادثات بوش ـ بوتن. وزعم محللون روس أن واشنطن أقنعت موسكو بمناقشة الموضوع النووي؛ خوفاً من الحراسة الضعيفة المفروضة على المنشآت النووية. ولكي لا تثير رد فعل سلبياً من موسكو، عمدت واشنطن إلى تمويه الموضوع من خلال طرح مسألة "التقويم

المستمر" للتهديد الإرهابي الذي يعرض المنشآت النووية لكلا الجانبين للخطر.

وفي القمة، تمكن الجانبان من التوصل إلى اتفاق. ووقع الرئيسان على بيان مشترك حول التعاون الأمني في الحقل النووي. فقد اتفقا على "إقامة تعاون لمواجهة الإرهاب النووي" وعلى "تحمل مسؤولية خاصة تجاه السلامة المادية للأسلحة النووية والمواد الانشطارية مع مراعاة منع مثل هذه الأسلحة أو مواد من الوقوع في أيدي الإرهابيين." ومن الأهمية أن رئيسي روسيا والولايات المتحدة الأمريكية تدارسا الوضع الحالي، لحماية القواعد النووية في بلديهما بوصفه يمثل "متطلبات عصرية مرضية".

وتقول النسخة الروسية من الوثيقة إن التحسينات الضرورية لنظم الأمن في المرافق التابعة للوكالة الاتحادية للطاقة الذرية (روساتوم)، ووزارة الدفاع في روسيا، سوف تكتمل بحلول نهاية عام 2008. ووفقاً للوثيقة، فإن وزارة الدفاع "ستحدد جميع المرافق المتبقية التي سيتم فيها تحسين نظم الأمن" قبل الأول من تموز/ يوليو 2005. وسوف تبدأ (روساتوم) والمديرية العليا الـ 12 بوزارة الدفاع – يغطي مدى سلطتها الترسانات النووية الروسية كافة – زيارات إلى القواعد والمنشآت النووية في كانون الأول/ ديسمبر 2005. وفي الأساس، أصبح للولايات المتحدة الآن الحق في تفتيش المواقع النووية العسكرية والمدنية الروسية. ومع ذلك، قررت مسألة زيارة المرافق النووية على أساس مشترك وسوف يسمح لمندوبين روس أيضاً بتفتيش القواعد والمنشآت النووية الأمريكية.

وتحدثت وثيقة أخرى أقرتها القمة عن تأسيس مجموعة ثنائية رفيعة المستوى بين دوائر رسمية مختلفة؛ لدراسة المسائل الأمنية في الحقل النووي، على أن ترفع تقريرها إلى الرئيسين في موعد لا يتجاوز الأول من تموز/ يوليو 2005. وذكر أيضاً أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تطالب بأن تستحدث روسيا رقابة مشتركة على تعاونها النووي مع إيران. وبرغم أن تفاصيل التفاهم غير معروفة، فإن جوهرها يلمح بشكل واضح إلى أن الاختصاصيين الأمريكيين سوف يراقبون مدى دقة احترام طهران الالتزامات التي تتحملها كطرف في اتفاقيات، وتعيد كل الوقود المستهلك إلى روسيا. وتصادف أن الاتفاقية حول إعادة الوقود لم تكن وقعت بحلول موعد انعقاد القمة، ولكن، سافر إثرها ألكساندر روميانتسيف، مدير (روساتوم) إلى طهران، وتم أخيراً توقيع الاتفاقية المعنية. وفي قمة براتسلافا، اتخذت - أيضاً - بعض الترتيبات المتعلقة بجهود روسيا المتسارعة لتوفير إمدادات الطاقة للولايات المتحدة الأمريكية.

خاتمة

دخلت علاقات روسيا مع الغرب فترة حرجة، تميزت بنقاش مستمر حول المصالح في مجالات الأمن والاقتصاد والقيم المشتركة. هذه المناقشات تتسم بالحدة والحساسية والصراحة والحرص على بناء الثقة، وتعكس المستوى العالي من التعاون الذي تم التوصل إليه بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي.

إن الرؤى الأمريكية والأوربية تجاه السياسة الروسية ليست منسجمة أو متناغمة دائماً، برغم أن الكثير منها قد تحقق في إطار التعاون بين روسيا والهيئات عبر الأطلسية مثل حلف الناتو. ويعتقد في أوربا أن سياسة موسكو بعد المأساة الفظيعة في "بسلان " أصبحت أكثر تناغماً من ذي قبل مع سياسة واشنطن. وتعد الحرب ضد الإرهاب الدولي العنصر الرئيسي في نموذج العلاقات الدولية باتجاه الشراكة. ولكن بحسب عالم سياسة فرنسي بارز، فإن أوربا الغربية تنظر إلى المسألة من زاوية مختلفة. فهي تعد مسألة الأمن أكبر من الإرهاب المتعدد الجنسيات أو الممارسات والنشاطات "لمحور الشر"، وتعتقد أن القضايا التي تنشأ نتيجة للإرهاب لا يمكن تسويتها بالوسائل العسكرية وحدها.[16]

ويواصل الاتحاد الأوربي مسعاه لبناء شراكة استراتيجية مع روسيا؛ من أجل صون الأمن الدولي الذي يقتضي من موسكو - برأي الساسة الأوربيين- أن تولي الالتزام بحماية حياة مواطنيها ورفاهيتهم اهتماماً أكبر. ويؤكد بعض المحللين الروس أن هذا العهد الذي تهيمن فيه الولايات المتحدة الأمريكية على عالم أحادي القطب يقترب من نهايته، وأن على روسيا أن تقرر من هو حليفها الاستراتيجي الرئيسي، أهو أوربا أم أمريكا؟ ولكن الولايات المتحدة الأمريكية تظل الشريك الرئيسي لروسيا في مسائل الاستقرار الاستراتيجي، ومحاربة الإرهاب المتعدد الجنسيات، وانتشار أسلحة الدمار الشامل. ويعد تقارب روسيا تدريجياً مع الغرب ذا دلالة شديدة الأهمية للأمن العالمي، ويمكن الخلافات حول المشكلات الإقليمية بصعوبة تعريض التقدم في هذه القضية للخطر.

الهوامش

1. انظر:

Vladislav Inozemtsev and Sergei Karaganov, "O Mirovom Poryadke v XXI Veke" (On the World Order in the Twenty-first Century), *Rossiya v Global'noi Politike*, vol. 3, no. 1 (January–February 2005).

2. إقليم مأهول في الأغلب بالأرمن، وقد أعلن استقلاله عن أذربيجان عام 1991. ومازال باكو تعد الإقليم جزءاً من أذربيجان، ولا يعترف المجتمع الدولي بجمهورية ناغورنو ـ كاراباخ دولة ذات سيادة. واندلع عنف مدني خلال التسعينيات؛ وهذا أدى إلى نزوح عدد هائل من الأذريين في أرمينيا والأرمن في أذربيجان (باستثناء ناغورنو- كاراباخ). وأعقبت هذا حرب برية بين الإقليمين، مع قيام روسيا بتزويد كلا الجانبين بالأسلحة. أما المحادثات الحالية فتواجه مأزقاً، بسبب إصرار أذربيجان على وجوب عودة الأذريين النازحين وسحب القوات الأرمينية من أذربيجان (ماعدا ناغورنو- كاراباخ) قبل استئناف المفاوضات. وتقول أرمينيا: إن ناغورنو ـ كاراباخ دولة مستقلة، وإنها لن تتخلى عن أراض أو تسمح للاجئين بالعودة قبل إجراء محادثات حول وضع الإقليم.

3. حينما نالت ليتوانيا وروسيا البيضاء استقلاليهما في مطلع التسعينيات، أصبحت كالنينغراد جيباً (إقليماً محاطاً بأرض أجنبية)، مفصولاً عن باقي روسيا. وكان هذا يعني أن ترتيبات خاصة يجب أن تتم من أجل السماح لسكان الإقليم بالسفر بين كالنينغراد والبر الرئيسي لروسيا.

4. أربع خرائط طريق منفصلة، وقعتها روسيا والاتحاد الأوربي؛ لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بينهما وتقويتها. تغطي "الفضاءات المشتركة " الأربعة مجالات اقتصادية وإنسانية والأمن داخلياً وخارجياً.

5. انظر:

Rossiya v Global'noi Politike vol. 2, no. 5 (September–October 2004).

6. انظر:

Rossiya v Global'noi Politike vol. 2, no. 5 (September–October 2004).

7. انظر:

Ivan Gorshkov, "Moskvu Predlozhili Vygnat' iz 'Vos'merki'" (Moscow is Proposed to be Driven out of G8), *Nezavisimaya Gazeta*, February 21, 2005.

8. انظر: *Nezavisimaya Gazeta*, April 6, 2005.

9. "رودينا"، أو اتحاد الوطن هو تحالف أسس عام 2003، ويضم 30 نائباً من "الوطنيين" ومجموعة جناح اليسار. وفي عام تأسيسه، حصل التحالف على 37 مقعداً من 450 مقعداً في انتخابات مجلس الدوما.

10. انظر:

Vladimir Kuznetsov, "Rossiisko-Iranskaya Yadernaya Sdelka i Budushchee Rossii" (The Russo-Iranian Nuclear Bargain and Russia's Future), *Yadernoe Rasprostranenie* no. 31-32 (August-September 1999).

11. Ibid.

12. انظر:

Yevgeni Adamov, "Ya Protivostoyal Povrezhdennomu Obshchestvu" (I Confronted a Damaged Society), *Izvestia*, August 5, 2003.

13. انظر:

V. Ye. Novikov, "Yadernie i Raketnie Tekhnologii v Irane" (Nuclear and Missile Technologies in Iran), *Iran v Sovremennom Mire* (Iran in the Contemporary World), (Moscow: Rossiiskii Institut Strategisheskikh Issledovanii, 2003).

14. تعليق من إدارة الإعلام والصحافة بوزارة الخارجية الروسية في 5 حزيران/ يونيو 2003.

15. انظر:

"UN Nuclear Watchdog Strikes Compromise on Iran," *Eurasia Insight*, June 18, 2004. <http://www.eurasianet.org/ departments/insight/articles/ eav061804_pr.shtm>

16. انظر:

Dominique David, "Kulturnyi Razryv kak Problema Bezopasnosti" (The Cultural Gap as a Security Problem), *Nezavisimaya Gazeta* (*Dipcurier* supplement), February 7, 2005.

المصادر والمراجع

Adamov, Yevgeni. "Ya Protivostoyal Povrezhdennomu Obshchestvu" (I Confronted a Damaged Society). *Izvestia*, August 5, 2003.

Asmus, Ronald. "Ukraina: Put' na Zapad" (Ukraine: Road to the West). *Rossiya v Global'noi Politike*, vol. 2, no. 5 (2004).

David, Dominique. "Kulturnyi Razryv kak Problema Bezopasnosti" (The Cultural Gap as a Security Problem). *Nezavisimaya Gazeta* (*Dipcurier* supplement), February 7, 2005.

Gorshkov, Ivan. "Moskvu Predlozhili Vygnat' iz 'Vos'merki'" (Moscow is Proposed to be Driven out of G8). *Nezavisimaya Gazeta*, February 21, 2005.

Inozemtsev, Vladislav and Sergei Karaganov. "O Mirovom Poryadke v XXI Veke" (On the World Order in the Twenty-first Century). *Rossiya v Global'noi Politike*, vol. 3, no. 1 (2005).

Kuznetsov, Vladimir. "Rossiisko-Iranskaya Yadernaya Sdelka i Budushchee Rossii" (The Russo-Iranian Nuclear Bargain and Russia's Future). *Yadernoe Rasprostranenie*, no. 31–32 (1999).

Nezavisimaya Gazeta, April 6, 2005.

Novikov, V. Ye. "Yadernie i Raketnie Tekhnologii v Irane" (Nuclear and Missile Technologies in Iran), *Iran v Sovremennom Mire* (Iran in the contemporary world), (Moscow: Rossiiskii Institut Strategisheskikh Issledovanii, 2003).

"UN Nuclear Watchdog Strikes Compromise on Iran." *Eurasia Insight*, June 18, 2004, available at: http://www.eurasianet. org/departments/insight/articles/eav061804_pr.shtm.

نبذة عن المحاضر

يشغل البروفيسور فيتالي في. نومكن منصب رئيس المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والسياسية في موسكو. كما يشغل منصب رئيس شعبة الشرق الأوسط بمعهد الدراسات الشرقية في الأكاديمية الروسية للعلوم منذ عام 1984، وهو رئيس تحرير مجلة "فوستوك ـ أورينتس"، منذ عام 1998، وأستاذ في كلية السياسة العالمية بجامعة موسكو الحكومية، منذ عام 2003.

يعد البروفيسور نومكن خبيراً في شؤون مجلس الأمن الروسي، وكان عضواً في مجلس السياسة الخارجية التابع لوزارة الخارجية الروسية ومستشاراً للمجلس الأعلى/ الجمعية الاتحادية. وخلال الفترة 1989-1994، كان نائباً لمدير معهد الدراسات الشرقية في الأكاديمية الروسية للعلوم. وعمل أيضاً في بعثات دبلوماسية روسية في الخارج بين عامي 1972 و1977.

وقد ألف البروفيسور نومكن عدداً من الكتب والمقالات. وتشمل إصداراته الأخيرة: **الإسلام المتطرف في آسيا الوسطى: بين القلم والبندقية** (2005)، و**ذئاب اليمن الحمر: الكفاح من أجل الاستقلال** (2004)، و**صراع الشرق الأوسط** (2003).

أكمل دراسته الجامعية الأولى في جامعة موسكو الحكومية عام 1968، وحصل على درجة الدكتوراه في التاريخ من جامعة موسكو الحكومية أيضاً عام 1972.

صدر من سلسلة
محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن
خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخلبج العربية

د. سليمان القدسي

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب (دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي:
تحليل سوسيولوجي

د سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي
بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية
في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران:
تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية
مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية:
من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدويت

78. اقتصـادات الخليـج العـربي: التحديـات والفـرص

د. إبراهيم عويس

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

د. محمد عمارة

80. إحصاءات الطاقة:
المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

جون دينمان و ميكي ريسي و سوبيت كاربوز

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام:
تجربة أردنية

السفير عيد كامل الروضان

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية:
الحـروب الكبرى وعواقبها

د. كيتشي فوجيوارا

83. موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

خليل علي حيدر

84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق:
من الصراع إلى التكامل

د. فالح عبدالجبار

85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

جراهام فولر

86. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان

د. وليد مبارك

87. العلاقات التجارية بين مجلس التعاون
لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي: التحديات والفرص

د. رودني ويلسون

88. احتمالات النهضة في "الوطن العربي" بين تقرير
التنمية الإنسانية العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير

د. نادر فرجاني

89. تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي

د. أحمد شكارة

90. تشكيل النظام السياسي العراقي:
دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جيمس راسل

91. الاستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط
بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

د. مسعود ضاهر

92. الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات

إيلين ليبسون

93. الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق:
تحديات متعددة للقانون الدولي

ديفيد م. مالون

94. الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية ـ العربية

جيمس نويز

95. القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة:
آفاق التسوية.. انفراج حقيقي أم وهمي؟

د. أحمد الطيبي ومحمد بركة

96. حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق
وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية

د. أحمد شكارة

97. سيناريوهات المستقبل المحتملة في العراق

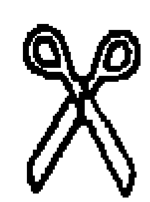
كينيث كاتزمان

98. الأسلحة النووية في جنوب آسيا

كريس سميث

99. العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية
انعكاسات على الأمن العالمي

فيتالي نومكن



قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاسم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص. ب : .... المدينة : ....

الرمز البريدي : ....

الدولة : ....

هاتف : .... فاكس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

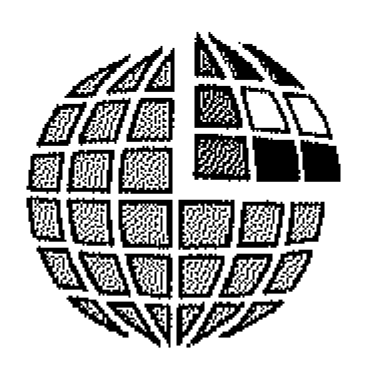
☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية

☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية شاملة المصاريف.
على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

حساب رقم 1950050565 ـ بنك أبوظبي الوطني ـ فرع الخالدية
ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة
ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرافقة لقسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
قسم التوزيع والمعارض
ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 4044445 (9712) فاكس. 4044443 (9712)
البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae
الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك



مـركـز الإمــارات للــدراســات والبحــوث الاستــراتيجيــة

ص.ب: 4567، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 4044541-9712+، فاكس: 4044542-9712+

البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.ae

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-826-X

9 789948 008262

